ورقة سياسية

الوكالة المقنّنة

مستجدّات الإدارة الأمريكية للوكلاء في غرب آسيا

تاريخ الإصدار: 13 تموز/ يوليو 2023

W.A.R.C
West Asia Research Center

الوكالة المقنّنة

مستجدات الإدارة الأمريكية للوكلاء في غرب آسيا

2023/7/13

W.A.R.C
West Asia Research Center

فهرس المحتويات

- **مقدمة** **4**
- **ملخّص تنفيذي** **4**
- **حرب العراق وبيكر هاملتون والعودة للاعتماد على الوكلاء**..... **5**
- **توزيع أدوار الوكلاء الدولتيين:** قطر، تركيا، الإمارات، السعودية، الأردن، السلطة الفلسطينية..... **6**
- **توزيع أدوار الوكلاء غير الدولتيين:** الأحزاب، الجماعات الإرهابية، المنظمات المدنية..... **9**
- **التجارب الأساسية للوكلاء** **10**
- **بنية إدارة الوكلاء**..... **11**
- **النتائج الاستراتيجية للمواجهة من خلال الوكلاء**..... **13**
- **تقييم تجربة الوكلاء**..... **13**
- **خلاصة**..... **14**

➢ مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى تشريح عمل الوكلاء في منطقة غرب آسيا بما يساهم في تحديد اتجاه تأثر الحركة الأمريكية بمتغيرات المنطقة. تدرس الورقة حركة الوكلاء الدولتيين وغير الدولتيين واتجاهاتها بما يرصد معها المتغيرات المستجدة فيها تأثرًا بالمناخ العام في المنطقة ككل. وتشير هذه الحركة بأبعادها الثلاثة: النوع؛ النسبة؛ ومجال التوظيف إلى وجود "طفرة" في طبيعة العلاقة بين الوكلاء والمشغّل، فرض من خلالها الأول على الثاني حدود العلاقة فجعلها "وكالة مقنّنة".

يفيد مفهوم الوكالة المقنّنة أنّ الوكالة لم تعد مطلقة رهن إشارة المصلحة الأمريكية، بل أصبحت قابلة للتقييم والمعيار هو أولوية مصلحة الوكيل نفسه. إنّ المتغيرات والتحوّلات العالمية والإقليمية ترخي بتأثيرات استراتيجية عميقة على المستوى الكلّي كما على المستوى الجزئي والتفصيلي. وهذه التأثيرات بنيوية غير سطحية تطال مصالح الوكلاء الأساسية وينجم عنها تغيّرات بل تحوّلات جوهرية تعمل على تحديد الوكالة وتقنينها من قِبل الوكيل. بالمقابل، يتحرّك المشغّل الأمريكي وفق آلية "الاستثمار الممكن" في مواجهة التقنين. وتعبّر هذه الآلية عن الحركة الأمريكية في إطار اعتماد الأهداف الواقعية والعمل على امتصاص الصدمات والالتفاف عليها، متّبعة بذلك سياسات عدّة، منها إبداء تفهّم حركة الوكلاء تجاه خصم الأمريكي ومنافسه؛ الاتفاق معهم على الأهداف النهائية؛ تحديد الإطار العام لخطوات الانخراط؛ التشكيك بنوايا الأطراف المقابلة ونجاعة التقدّم.

➢ ملخّص تنفيذي

تحرّكت واشنطن في منطقة غرب آسيا كلاعب باسم كل الوكلاء؛ تنوب عنهم في اتخاذ القرارات وتنفيذها. عملت على إدارة الحروب وتوزيع المهمات في سياق محاولة تشكيل النظام الإقليمي الجديد بعيدًا عن تفرّد هيمنة القوى الصاعدة وتغيير النظام العالمي؛ فاستندت إلى افتراض أن يعمل وكلاؤها الدولتيين وغير الدولتيين على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها والتصرّف بناء على أولوياتها.

بيد أنّ الحركة الأمريكية اصطدمت في غرب آسيا بمجموعة من الصدمات والتعقيدات؛ تملّص الحلفاء؛ الانفراج في الساحة اليمنية؛ تحسّن علاقات إيران الإقليمية والاتفاق الإيراني السعودي؛ جمود سعر النفط العراقي؛ العلاقات السورية العربية والعودة إلى الجامعة العربية؛ تعزز وحدة محور المقاومة وتراجع مشروع التطبيع والتقدم في البرنامج النووي وجمود التفاوض، وفشل التحالف البحري؛ تقدم الصين نحو غرب آسيا ونفوذ الوسيط الصيني. وعلى الرغم من هذه المتغيرات، إلا أن الحركة الأمريكية تظهر الافتقار إلى سياسة المواجهة فضلًا عن إجراءات الردع والكبح.

لقد أثبتت القوى الإقليمية في المنطقة دورها الفاعل والتحرّر المتنامي لإرادتها بما يتيح لها التأثير في سير الأحداث سواء في داخل المنطقة أو خارجها، وينتفي مع ذلك القول بأن غرب آسيا هو مجرد ساحة مفتوحة على مصراعيها

أمام تجاذبات القوى الدولية العظمى. إن التوقعات الغربية حول سير المنطقة في مسار متنام من التصعيد العسكري والأمني بين المحورين باءت بالفشل إذ أظهرت إيران القدرة على اختراق المحور الآخر وكسر حلقة تشكّله ضدها، على المستوى الإجرائي بالحد الأدنى. ومن جهة أخرى، عاين الوكلاء من شركاء امريكا الإقليميين عن كثب هشاشة الاعتماد على الأمريكي وليس مجرد التشكيك في التزاماته تجاه المنطقة.

وقد كشفت زيارة بايدن للمنطقة عن اتجاه براغماتي متنامٍ يدفع بالدول الإقليمية على التحرك وفقا لمصالحها الخاصة، ولو تعارضت مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية. وهو توجه يترافق مع القدرة حيث يتحرّك هؤلاء وفق أولويات مصالحهم وحيويتها. كل دولة من الوكلاء تبحث عن مصلحتها، ولو مع خصوم واشنطن ومنافسيها، دون أن يعني ذلك تغيير الاصطفاف. وفي حين يدرك هؤلاء أن الانفكاك عن العلاقات الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية مع واشنطن غير ممكن لا سيما مع ارتباط النفط وسعره بالشؤون الاقتصادية والسياسية، إلا أن الحركة الإقليمية ما عادت وفق الإرادة الأمريكية.

يسعى الوكلاء للخروج بأقل الخسائر وبأقصى الفوائد في ظل التحولات التي تعصف بالمنطقة والعالم بالتوازي مع افتقار واشنطن إلى عملية إعادة ضبط استراتيجية تجاه منطقة مضطربة. الأمر الذي يفسّر التنقّل في حركة الوكلاء ما بين محور وآخر، والموازنة في العلاقات مع كليهما ومحاولة امتصاص الصدمات، كما فعل مثلًا السعودي عندما دعا زيلينسكي إلى القمة العربية كترضية للأمريكي تخفف ثقل حضور الرئيس الأسد. وعليه، باتت حركة الوكلاء هي التي تحدّد الحركة الأمريكية في المنطقة، وترسمها فالمحددات السابقة انهارت والدول الإقليمية تعمل كلّ منها على ملء الفراغ الحاصل بالطريقة الأنسب لأولوياتها.

➢ حرب العراق وبيكر هاملتون والعودة للاعتماد على الوكلاء

صدر تقرير "لجنة دراسة العراق" في العام 2006، بعنوان "الطريق إلى الأمام"، بعدما بدأت تظهر معالم فشل الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق وفق اعترافات اللجنة التي صاغت التقرير. ترأس اللجنة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، جيمس بيكر، والسيناتور الديمقراطي، لي هاملتون، وبمشاركة أربعين من الخبراء السياسيين والعسكريين، إضافة إلى المناقشة مع عشرات القادة السياسيين والعسكريين في الولايات المتحدة والعراق والمنطقة. وقد وجّه التقرير مسار الجدل السياسي الأمريكي حول العراق باتجاه الوسائل الدبلوماسية الناعمة بعد العجز عن تحقيق الأهداف الأمريكية بالقوة الصلبة من وسائل القهر والقوة، وذلك تحت عنوان "هجوم دبلوماسي شامل للتعامل مع مشكلات العراق". يهدف المشروع إلى السيطرة على العملية السياسية العراقية عبر التحكّم بتوجيه الفكر السياسي لدى مجموعة من أهل الحكم في العراق، وجعل المدربين والمستشارين العسكريين الأمريكيين عقل القوات العراقية المفكّر والمخطط.

ركّزت توصيات تقرير بيكر – هاملتون تحت عناوين دبلوماسية على دور سياسي أمريكي جديد في المنطقة، تتحرّر خلاله واشنطن من عبء الكلفة بأنواعها على قواتها المقاتلة بينما تدفع بالحكومة العراقية إلى الواجهة في تحمّل مسؤولية "ضرب الإرهاب"، وخدمة الولايات المتحدة عبر حماية "صدقيتها ومصالحها وقيمها". من هنا، طرحت

التوصيات "ضرورة دعم عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية في تعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة تأسيس وجودهما الدبلوماسي في العراق"، مع ما يعنيه ذلك من محاولة لإطباق الهيمنة الدبلوماسية على الدولة العراقية بذريعة المساعدة، في حين أن مخرجات التقرير واضحة الدلالة على المسعى الأمريكي للبحث عن بطل لدور شرطي جديد، نظام وشراكة إقليمية ودولية للحلول مكان الجيش الأمريكي والجهد المباشر.

منذ صدور التقرير، ومروراً بالإنسحاب الأمريكي من العراق، انتقلت الولايات المتحدة إلى استخدام الوكلاء، الدولتيين أولاً من خلال التسليح المتزايد وتوزيع الأدوار المختلفة، وتسليح وتمويل الوكلاء غير الدولتيين، حيث بدأت موجة الحركات التكفيرية التي انحسرت عام 2018، واستمر الإنكفاء الأمريكي عسكرياً عن المنطقة، وازداد وضوحاً بعد هزيمة السعودية وحلفائها في الحرب اليمنية، واستقر كسياسة حاسمة للولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب الأوكرانية.

- **توزيع أدوار الوكلاء الدولتيين:** قطر، تركيا، الإمارات، السعودية، الأردن، السلطة الفلسطينية

- ✓ **قطر:** على الرغم من إعلان قطر شهر نيسان الماضي على لسان رئيس وزرائها أن عودة سوريا للجامعة العربية هي "تكهنات" والحديث عن رفض التطبيع مع دمشق، شاركت قطر في القمة العربية في جدّة التي استضافت الرئيس السوري. وسعت إلى مغازلة الغربي والحفاظ على مسافة من النظام السوري. وهي تضبط حركتها باستمرار وفق دور مشغّل الفتن المذهبية. ونتيجة الاتفاق السعودي الإيراني، قد تشهد المنطقة نشاطًا قطريًّا متزايدا في محاولة لضبط الانفتاح الإيراني على الدول السنية من جهة، ومحاصرة الآثار الإيجابية للاتفاق. وبعد عودة سوريا إلى الجامعة العربية وبالتزامن مع الانتخابات التركية أعلن أردوغان عن دعم قطري لإعادة مليون لاجئ سوري، الأمر الذي قد يؤشر إلى تعزيز الدور القطري في الشمال كورقة لصالح الأمريكي في محاولة ضبط أدوار الفاعلين في تلك المنطقة في المرحلة المقبلة وتداعياتها.

- ✓ **تركيا:** تعود الحاجة السياسية للاعب التركي من قبل القوى الإقليمية لفاعلية دوره في معادلات المنطقة. ويعمل الرئيس التركي ضمن إطار لعبة الدفع والجذب إذ يتقن عملية الضغط على وتر التناقضات بما لديه من أوراق مقايضة إنطلاقًا من دوره في توازنات المنطقة. الأمر الذي تستثمره واشنطن جيدا عبر . قبل الانتخابات الرئاسية، كان بايدن يتوعّد أردوغان بإسقاطه، وبعد نتائج الدورة الأولى، استدارت واشنطن جزئيا وأظهرت اللامبالاة بهوية الرئيس الجديد.

- ✓ **الإمارات:** غض الطرف عن محاولة احتواء سوريا بعيدا عن طهران، وفقًا لمعادلة أنه كلما اقتربت دمشق من الحضن العربي مجددا ابتعدت عن طهران. ويظهر مسار العلاقات الإيرانية السورية مع الوقت ضعف هذه المعادلة وهشاشتها حتى الآن. في أواخر شهر حزيران، في اليوم الأخير منه تحديدًا، أعلنت الإمارات عن انسحابها منذ شهرين من التحالف البحري الأمريكي في المنطقة (38 دولة ومقر القوة في البحرين) ما يعدّ بمثابة توجيه ضربة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي، علمًا أن الانسحاب جاء نتيجة تقييم إماراتي للتعاون الأمني، على حد وصف بيان الخارجية الإماراتية.

وكان تقرير صحيفة وول ستريت جورنال قد ربط السبب بالإحباط الإماراتي من عدم رد الولايات المتحدة على احتجاز ناقلات النفط مؤخرًا، التعليل الذي رُفض من قبل وزارة الخارجية الإماراتية. هنا تجدر الإشارة إلى أن القرر الإماراتي صدر في خضم سلسة توترات في مياه الخليج ما بين طهران وواشنطن نتيجة حوادث متزايدة من احتجاز ناقلات واستفزازات أمريكية عبر المرور بمضيق هرمز بينما كانت إيران تعمل دبلوماسيًّا على تعزيز قدرات التعاون مع الجيران على ضمان أمن المياه والملاحة.

- ✓ **السعودية:** يلاحظ في حركة السعودي توقيع الاتفاق مع إيران وعدم التقدم باتجاه التطبيع كما كان متوقعاً، ونشطت إدارة ترامب للدفع بمساره قدمًا، لكن الأكيد أن التطبيع هو مصلحة سعودية قد تكون التحولات في الخارطة الإقليمية والدولية كبحتها بشكل مباشر، لكن العلاقات غير الرسمية قائمة ومحددة، وغير منتفية بالمطلق أو على المدى البعيد.

تواترت التقارير الإعلامية الإسرائيلية في أيار 2022 عن وجود تطبيع اقتصادي غير معلن مع الكيان المؤقّت، وذلك من بوابة جزيرتي تيران وصنافير وحل قضية عمل قوات المراقبة الدولية فيهما برعاية أمريكية. في تلك المرحلة، تجاوزت إدارة بايدن تداعيات مقتل جمال خاشقجي وحاولت تبريد العلاقة مع ولي العهد، محمد بن سلمان.

كما تحدّث آنذاك تقرير صحيفة "غلوبس" الاقتصادية الإسرائيلية حول قيام العشرات من رجال الأعمال الإسرائيليين، بزيارة الرياض في السنوات الأخيرة وبجوازات إسرائيلية، وإبرام الصفقات التجارية، كما ترددت أخبار عبرية حول زيارة سرية قام بها بنيامين نتنياهو إلى السعودية، إضافة إلى التقارير التي أكّدت بيع الكيان المؤقّت للسعودية، وبموافقة وزارة الأمن الإسرائيلية، برنامج التجسّس "بيغاسوس"؛ وخرجت معه إلى العلن العلاقات غير المباشرة بين الطرفين في المجالات الأمنية وغيرها منذ أكثر من عشرين عامًا. ووفقًا لتقرير موقع "هآرتس" في 31 أيار 2022، فقد زار العديد من المسؤولين الإسرائيليين السعودية، بدءًا من بني غانتس، عندما كان رئيسًا للأركان، ومرورًا برئيس الموساد السابق، تامير باردو، ورئيسي مجلس الأمن القومي السابقين، يوسي كوهن ومئير بن شبات. أما الهدف فكان وفق ما ورد في التقرير "توثيق التعاون في مواجهة إيران".

حتى منتصف أيار العام الجاري، 2023، أي بعد الاتفاق الإيراني السعودي، كان الحديث الإسرائيلي حول التطبيع مع الرياض يتنامى وفق أكثر من مصدر، وعلى أكثر من موقع منها "أكسيوس والمونيتور"، فضلًا

عن بروز مؤشرات في إطار حركة دبلوماسية أمريكية ما بين السعودية والكيان المؤقّت دفعت الأخير للتفاؤل. ومع أواخر الشهر ذاته، قلّل المسؤولون الإسرائيليون من احتمال تحقيق انفراجة دبلوماسية بوساطة أمريكية مع السعودية، بلحاظ تطورين: عودة الحديث عن مفاوضات أمريكية إيرانية حول البرنامج النووي؛ واشتراط الرياض على واشنطن الموافقة على برنامج نووي مدني سعودي مقابل التطبيع وفق ما نشره تقرير صحيفة "نيويورك تايمز" في آذار 2023.

وبعدما نشر مراسل صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، موشيه كوهين، في الأسبوع الثاني من أيار 2023 وجود تطور في المفاوضات بين البلدين بشأن وجود رحلات جوية مباشرة من الكيان المؤقت للحجاج الفلسطينيين، نفت قناة "كان" الأمر في 20 حزيران وفق ما أعلن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، بقوله: "ربما في الحج المقبل سنكون في وضع يسمح لنا"، مشيرًا إلى دور الاتفاق السعودي – الأمريكي كمقدمة ضرورية لأي اتفاق "سلام" مع السعودية.

أما على صعيد إعادة التقارب مع سوريا، قام السعودي مؤخّرًا بتنسيق قمة جدة وإعادة سوريا إلى الجامعة العربية لكن مع دعوة الرئيس الأوكراني، بذات الوقت. وقد سبق ذلك فشل الرئيس الأمريكي أثناء زيارته للمنطقة، تموز 2022، في انتزاع وعود واضحة من دول الخليج بزيادة إنتاج النفط أو إقرار من السعودية بأن فتح أجوائها أمام الطائرات الإسرائيلية مقدمة للتطبيع الرسمي والعلني. هذا الحراك السعودي يقع في صميم التحولات الجذرية التي تؤذن ببداية عهد جديد في علاقة الوكلاء بالأمريكي. وفي خطوة مماثلة، يقع التفاهم الجديد السعودي الروسي النفطي حول تعزيز اتفاق "اوبك بلاس".

- ✓ **الأردن:** طرح ورقة سياسية على الأمريكي بهدف إبعاد سوريا عن إيران وإعادة الأولى للحضن العربي، والتنسيق الأمريكي الأردني الإسرائيلي من جهة الجنوب والشرق، وتنشيط دور القوات الحدودية الأردنية والدفع باتجاه المشاركة بعمليات عسكرية مع الجيش السوري في تلك الساحة في إطار قانون مكافحة المخدرات. في المقلب الآخر، أعادت الأردن مبكرًا علاقاتها الاقتصادية مع سوريا في المناطق التجارية الحرة بين البلدين بعدما تأثر الوضع المعيشي الأردني بعد قانون قيصر. وحاليًّا، تنسّق القوات السورية والأردنية على الحدود حول عمليات مكافحة التهريب.

ويلاحظ في كيفية معالجة حركة الوكيل، وتحديدًا في سوريا، أنّ واشنطن بادرت إلى إيفاد وزير خارجيتها في السابع من حزيران الجاري، أي بعد لقاء القمة العربية، للقاء وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك يدعم وجود القوات الأمريكية في سوريا، أي ينسف ما ورد في قمة جدة من احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها وما سبقه من اللقاء الخماسي في الأردن الذي تبنّى ضرورة خروج القوات الأجنبية من سوريا.

- ✓ **السلطة الفلسطينية**: احتواء أمريكي لسلطة محمود عباس عبر التزام لفظي من الأول بـ "حل الدولتين" مقابل تقويض زخم الحركة المقاومة في شارع الضفة. تعمل واشنطن على استثمار العلاقة مع السلطة الفلسطينية في خدمة الأمن القومي الإسرائيلي والابتزاز بمساعدات بسيطة لا تتجاوز الثلاثمئة مليون الدولارات توظف في التنسيق الأمني للسلطة مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ضد الفصائل المقاومة.

➢ توزيع أدوار الوكلاء غير الدولتيين

استخدمت الولايات المتحدة أدوات استراتيجية المنطقة الرمادية دون تحصيل العائد المتوقع، فلجأت إلى منظمات المجتمع المدني، والقيادات الطائفية والأقليات العرقية والجماعات التكفيرية في محاولات تحسين شروط الهيمنة الأمريكية في المنطقة. وعلى الرغم من ضعف الفاعلية والنجاعة مقارنة بالتكلفة، فإنه لن يتوانى عن البحث عن أدوات جديدة أو تفعيل للأدوات الموجودة بطريقة مغايرة بما يمكنه من الوصول إلى الأهداف.

حاول في العراق ولبنان في العام 2019 استيراد ثورات ملونة لكنها باءت بالفشل، وآخر المحاولات كانت في إيران التي كشفت حجم التدخلات الأمريكية والأجنبية في إشعال دول المنطقة. حاليًا، يلجأ الأمريكي إلى تفعيل مسار المنظمات المدنية في المجتمع اليمني وتعزيزها في المجتمع العراقي في محاولة لاختراق المجتمعين.

وفي حين، تشكّل سوريا الساحة المثالية حتى اليوم لاستخدام الوكلاء العسكريين، في الشرق والشمال الشرقي، وقاعدة التنف في الجنوب السوري، يتمسّك الأمريكي بتشغيل هؤلاء مع نفاذ أدواته الأخرى في المنطقة، والحرج من تداعيات مصير مشابه لما فعله مع وكلائه في أفغانستان. ويعمل على تقوية الثقة مع المكوّن الكردي، ويحاول طمأنة قسد لجهة عدم تماثل مصيرها بمصير الوكيل الأفغاني. وقد تكثّفت الزيارات الأمريكية للمنطقة لإظهار الدعم الأمريكي واستمراريته في محاصرة لمحاولات موسكو تعزيز الحوار بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ما قرأ فيه أكراد سوريا، آنذاك، مؤشرًا خطيرًا يتهدد علاقتهم مع واشنطن. وفي كل مرة، يتقدم مسعى الدفع بالأكراد أو المعارضة السياسية بشكل عام باتجاه الدولة السورية يحاول الأمريكي الالتفاف على ذلك وعرقلته. لقد جهدت الحركة الأمريكية لمنع أي اندفاع من قسد لتفكيك العوازل مع الدولة السورية، كذالك عملت على محاصرة عودة أهالي تلك المنطقة إلى كنف الدولة السورية.

لقد فعّلت واشنطن استراتيجية الحرب الناعمة في تلك المناطق منعًا من تنامي اتجاه الرفض لوجود لقوات الأمريكية، خاصة مع بروز مؤشرات على وجود نوايا لتأسيس تيار مقاومة شعبية ينمو في تلك المناطق المحتلة. وقد حرصت مؤسسات الفكر الغربية المؤثرة في صناعة القرار على التأكيد على ضرورة منع النظام

السوري وحلفائه من استقطاب العشائر الفاعلة في الشرق والشمال الشرقي السوري. على سبيل المثال، في دراسة مؤسسة راند، الصادرة في آب 2020، بعنوان "تمكين استقرار شرق سوريا بعد داعش"، أجمعت التوصيات على ضرورة التنمية في تلك المناطق وبناء روابط مع العشائر القبلية باستخدام العديد من الأدوات، الإدارية والسياسية والاقتصادية، يُذكر منها تقاسم عوائد النفط والغاز معها. ومؤخرًا، ورد عبر مصادر داخلية خاصة أنّ رئيس الأركان الأمريكي، مارك ميلي، وخلال زيارته إلى الشمال الشرقي السوري، اتفق مع العشائر العربية على ذلك، بحيث يحصل هؤلاء على حصة من عوائد بيع النفط بعد تكريره في السليمانية، مؤكّدًا على ضرورة تعزيز برامج التنمية الأمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، يظهر أن قسد تتحسّب من أي خطوة أمريكية باهظة التكلفة، فعملت على تنشيط المسارات السياسية لها مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة أن واشنطن لم تتقدم خطوة باتجاه تثبيت حكم الإدارة الذاتية. وكذلك على مدى السنين الثلاثة الأخيرة، بقي الأمريكي يعاين وجود حالة من الرفض لوجود قواته حيث تصطدم دورياته في العديد من المرات بالحواجز البشرية التي تمنع دخوله إلى بعض قراها، خاصة من قبل القبائل العربية الموجودة في تلك المنطقة. وبعد عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، مع ما يعنيه ذلك من اعتراف بشرعية حكم الرئيس الأسد، أبدت المعارضة السورية جهوزيتها للتفاوض بشكل مباشر مع دمشق في كل الملفات. الأمر الذي قد يجعل من القرار 2254 الذي يتمسّك به الأمريكي قابلًا للتطبيق لكن بنسخة سورية إيرانية روسية وليست أمريكية. وبمعزل عن النتيجة، فإن الشاهد هو حركة الوكيل بناء على مصلحته نحو الأطراف بعيدًا عن مركز المظلة الأمريكية.

أما بالنسبة لداعش، فقد أعيد تفعيل جماعات التنظيم في الفترة الأخيرة، في سوريا والعراق بما يخدم المصلحة الأمريكية؛ من جهة استنزاف الجيش السوري والحلفاء في سوريا، ومن جهة أخرى استمرارية ذريعة الوجود الأمريكي في المحافل الدولية والإقليمية. يؤمن الأمريكي لهذه الجماعات الإرهابية عملية الانبعاث مجددًا عبر سياساته المعتمدة تجاهها. فهو يعمل على التحكم غير المباشر في إدارة داعش عبر إجراءات متنوعة من غض الطرف عن حركة عناصر التنظيم، وتأمين تهريب قيادات تابعة له، والقيام بعمليات محدودة فردية لا يعتد بها؛ تستهدف نقاطًا وأفرادًا من داعش، وغير ذلك.

➢ التجارب الأساسية للوكلاء

تتّسم تجارب الوكلاء بالعجز عن تحقيق الأهداف المحددة، وبضعف المردود مقابل الموارد المرصودة. وعلى الرغم من استخدام استراتيجيات وتكتيكات متنوعة، ظهر انكفاء هؤلاء الوكلاء وأثبِطت مخططاتهم وقُوّضت أهداف مشاريعهم. من هذه التجارب:

- **الحروب الهجينة والثورات الملونة:** عملت واشنطن على تفعيل مجموعة من مجالات القتال الإعلامية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مختلف دول المحور. وقد استخدمت حركات

الاحتجاج ومن ثمّ سعت إلى تحويلها إلى ثورات ملونة عبر تأجيج التوترات السياسية. وقد لجأت إلى تكتيك **الثورات الملونة** في إثارة النزاعات وإدارتها لتوسيع نفوذها في دول المنطقة واستنزافها، وجعل الحلفاء بحاجة أكبر إليها. كما عمدت إلى الفوضى المنظّمة لإعادة رسم توازنات القوى في مواجهة مؤشرات قيام نظام عالمي جديد.

- **الحروب الإرهابية:** غذت واشنطن الحروب الإرهابية في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن ودعمتها بالتخطيط والتمويل والتدريب وإدارة غرف العمليات. وكانت النتيجة أنها غرقت في مستنقع الحروب الأبدية، حتى وصلت إلى لحظة الاضطرار إلى الانكفاء العسكري، وتبريد الساحات الساخنة واستجداء الهدنة كما في اليمن أو التنازل في سلم الأهداف كما في الحرب على سوريا وتغيير استراتيجيتها في العراق.

➢ بنية إدارة الوكلاء

وتضم الهياكل الآلية الأساس التي تتحرّك واشنطن تبعًا لها في تشبيك العلاقات مع الوكلاء.

- **التنسيق الدفاعي الاستراتيجي:** تاريخيًّا، سعت واشنطن منذ عهد جورج بوش الأب (1991) إلى تثبيت وإنشاء نظام دفاع جوي متكامل وأصيبت المحاولات التسع بالفشل، ثم جربت للمرة العاشرة في عهد الرئيس ترامب محاولة استثمار توقيع "اتفاقيات التطبيع. فسعى الكيان المؤقت بدعم أمريكي إلى تشكيل تحالف إقليمي، "تحالف الدفاع الجوي في الشرق الأوسط" (MEAD)، بينه وبين الدول المطبّعة معه، بالتعاون الضمني مع السعودية. هدف المشروع إلى تعزيز الدفاع الجوي ودمج منظومات الدفاع الجوي والصاروخي ضد دول محور المقاومة، وفي طليعتها إيران نتيجة خوف الكيان المؤقت من التهديدات الإيرانية ومحاولة تأمين الدعم من تلك الدول في حال توجيه الكيان ضربة إلى إيران. جهود المشروع الذي بدأ منذ منتصف العام 2022، لم تحقق إنجازات تذكر. وقد ظهرت مؤشرات الفشل مع زيارة بايدن إلى المنطقة والذي كان من المنتظر أن يعلن عن إطلاق "منتدى الدفاع الجوي الإقليمي" أثناء جولته. الأمر الذي لم يحصل وكان بمثابة فشل غير معلن عن المشروع. إذ أظهرت السعودية والإمارات ومجلس التعاون الخليجي عدم الاستعداد للتحوّل إلى رأس الحربة في المواجهة الأمريكية الإسرائيلية مع طهران.

- **التسليح والتدريب:** تقوم علاقات واشنطن مع دول المنطقة على الأنشطة العسكرية الإقليمية وإجراء مناورات واسعة النطاق وبرامج تدريبية عسكرية واستخباراتية، وصل عددها أكثر من 70 مناورة بحرية في المنطقة العام الماضي. أبرزها "المناورة البحرية الدولية 2022" ومناورة "Cutlass Express 2022". وعلى الرغم من أن أمريكا هي المصدر الأكبر للأسلحة في المنطقة لأكثر من عشرين عاما، لكن الحلفاء والشركاء لجأوا لمصادر أخرى (الصين وروسيا) نتيجة ارتفاع أسعار السلاح الأمريكي والوقت الطويل في عمليات التسليم والمتطلبات الإدارية المعقدة (معدل الوقت 2 ونصف إلى 4 سنوات). هذا الخلل لم يظهر في وضع أوكرانيا من حيث سرعة التسليح ما أثار لدى دول المنطقة التساؤل عن ازدواجية المعايير.

- **دور القيادة المركزية الأمريكية (Centcom)**: تحاول غرفة القيادة عبر إدارة مشتركة للعمليات مع دول المنطقة ضمان الوصول غير المحدود إلى المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية لديها للاستفادة وتعميق إمكانية التشغيل البيني في الدول الواقعة ضمن منطقة المسؤولية وجميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي تحت عناوين الشراكة والتعاون وتعزيز العلاقات العسكرية. ويعد ردع إيران من أولويات القيادة. وقد نقلت وزارة الدفاع الأمريكية الكيان المؤقت في كانون الأول 2021، من منطقة عمليات القيادة الأوروبية للقوات الأمريكية إلى منطقة عمليات القيادة المركزية في محاولة لتطويق الشراكة الصينية الإيرانية بالاستفادة من اتفاقيات التطبيع وتطوير العلاقات العسكرية مع دول المنطقة بهدف التصدي لإيران والجماعات المؤيدة لها. كان الدافع الأساس نقل الأمريكي بعض العبء عنه إلى الكاهل الإقليمي وتأمين منتدى لإسرائيل للتواصل مع الدول التي لم تطبّع.

ويتبع لقيادة المنطقة المركزية الأمريكية القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (NAVCENT)، وتشمل مسؤوليتها البحر الأحمر وخليج عمان والخليج الفارسي وبحر العرب في إشارة واضحة لأهداف محاصرة إيران وحليفها اليمني. وتضم القوات البحرية الدولية المشتركة 26 دولة. ويشارك الكيان المؤقت منذ العام 2021 بعد انتقاله إلى منطقة عمليات القيادة المركزية مع أميركا في المناورات البحرية إلى جانب دول التطبيع، البحرين والإمارات. بالمقابل، فإن إعلان إيران عن تشكيل تحالف مشترك بين البحرية الإيرانية ونظيراتها من دول السعودية والإمارات والبحرين وقطر هو بمثابة تحوّل كبير في حركة الوكلاء.

- **الإجراءات القانونية:** يلجأ الأمريكي إلى الإجراءات القانونية لتقييد حركة الوكلاء كما حصل عبر قانون قيصر ضد سوريا أواخر العام 2019، وقانون مكافحة تجارة المخدرات أواخر العام 2022، ومؤخرًا مع طرح مسودة قانون مناهضة التطبيع مع سوريا في شهر أيار 2023. وتحمل مسودة القانون الأخير دلالات فشل نسبي لقانون قيصر الذي أريد منه عزل سوريا اقتصاديًّا وسياسيًّا. الإمارات كسرت القانون في مسار لافت، حتى تتالت سبحة عودة التقارب العربي السوري وصولًا إلى إعادة السعودية سوريا إلى جامعة الدول العربية. أظهر قانون مكافحة تجارة المخدرات حتى الآن ضعف المردود في ظل التنسيق السوري الأردني في مكافحة التهريب وغياب الاستراتيجية الأمريكية الواضحة في آليات المكافحة. وتجدر الإشارة إلى أن الكونغرس أعلن أنه بصدد الكشف عن الاستراتيجية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وفقًا لتصريح نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون سوريا وبلاد الشام، إيثان غولدريتش. أما مسودة القانون المستجد والسريع جاءت بمثابة رسالة من الكونغرس بحزبيه لمؤتمر القمة العربية، وهي في طور مسار قانوني بغض النظر عن فعالية القانون، في ظل تجاوز الدول العربية موضوع هل تعود سوريا أو لا تعود.

➢ النتائج الاستراتيجية للمواجهة من خلال الوكلاء

- الفشل في الحروب الإرهابية والهجينة والثورات الملونة
- الاستقلالية النسبية في المصالح والمشاريع في إطار نوع من التحوّط في تجنّب الخسائر
- تنامي المشروع الأوراسي والصيني في المنطقة نتيجة التحالفات مع روسيا والصين مقابل ضعف المشروع الأمريكي.
- دخول منطقة غرب آسيا ساحة التنافس بين أمريكا والصين.
- الانتقال مجددًا إلى مرحلة الحرب الباردة بعد عقد ونصف تقريبا من السخونة والتدخل العسكري.
- سقوط معادلات استراتيجية قائمة بين واشنطن والوكلاء، كسقوط معادلة النفط مقابل الحماية في ظل حماية لفظية لا يعوّل عليها.
- ساهمت في تحول ميزان النفوذ في غرب آسيا بين أمريكا والصين لفشل التجربة وضعفها في وقت كانت الصين تنمو اقتصاديا ويزداد نفوذها عالميًّا.

➢ تقييم تجربة الوكلاء

- **نقاط القوة**
  - ربط أمريكا نفط دول الخليج بالدولار ما يمنع تفلّتها الكامل من النفوذ الأمريكي.
  - انتشار القواعد العسكرية في دول الوكلاء ومناطق سيطرتهم (34 ألف جندي)، ما يومن مزايا إمكانية الوصول وعبور المجالات الجوية.
  - المساعدة الأمريكية الاستخباراتية.
  - تمرير المشروع الأمريكي الذي فشل بالحرب الصلبة مع الوكلاء عبر الحرب الناعمة.
  - البروباغندا الإعلامية المرافقة في تشويه الحقائق وطمسها.
  - الوقوف الأمريكي في الخلف والدفع بالوكلاء إلى الواجهة وتحمّل المسؤولية.

- **نقاط الضعف**
  - عملت أمريكا على إبقاء بعض الدول فاشلة وضعيفة، ما دفع الأخيرة باتجاه الأقطاب الأخرى الصاعدة.

- تزايد الشكوك حول التزام واشنطن بأمن الوكلاء وفقدان الثقة بالضمانات الأمريكية بعد التجارب الأمريكية في أفغانستان وسوريا واستهداف المنشآت النفطية في السعودية.
- الانكفاء الأمريكي عن التدخل المباشر وفقدان التصرف بحزم.
- الحاجة الأمريكية إلى بذل المزيد من الجهود لإقامة نوع من "الشراكات الحقيقية".
- اختراق البيانات السرية الأمريكية مصدر إحباط وارتباك لوكلائها الدولتيين.
- تأثر الوكلاء بالتداعيات السلبية للمشروع الامريكي في المنطقة نتيجة دخولهم في الانقسامات والاستقطابات أثناء عملية التنفيذ.
- حالة عدم الانسجام والتنافر بين الوكلاء التي انعكست أكثر بالحركة نحو الأقطاب الأخرى عند تغير موقعية المركز الأمريكي ودخول المنطقة في فوضى الفراغ.

➢ خلاصة

تعدّ منطقة غرب آسيا ساحة مركزية في الصراع ما بين النفوذ الصيني والأمريكي والروسي لذلك لا تستطيع واشنطن الانكفاء الكلي وبذات الوقت تحتاج إعادة ترتيب أوراقها مع ضعف استراتيجية المواجهة عبر الوكلاء. لذلك تمرّ استراتيجية إدارة الوكلاء وضبط حركتهم، بالتوازي مع خفض الأمريكي سلم التوقعات والأهداف، بمرحلة من إعادة التأهيل من قبل واشنطن استجابة للتغيرات التي ألحقها الوكلاء على علاقتهم بالقطب الأمريكي. وكان قد صرّح منسق شؤون الشرق الأوسط في إدارة بايدن، بريت ماكغورك، في كانون الثاني من العام الحالي بأن واشنطن لا تحاول إحداث تحوّل في المنطقة، بل تسعى إلى تحقيق مصالح حيوية بما يتوافق مع الغايات والوسائل والقدرات. لذا، تتحرك واشنطن مع الطفرة الجديدة لحركة الوكلاء من باب الحرص على استثمار حركتهم في فرض الأمر الواقع عبر التنسيق معهم لتحقيق ما أمكن من أهداف ودون تكاليف باهظة من تداعيات حركتهم مع الأقطاب الأخرى.

إن الانشغال بالمواجهة مع القوى الكبرى لا يسقط منطقة غرب آسيا من حساب الأمريكي؛ فالمنطقة ساحة من ساحات المواجهة على اختلاف شكلها. الأمر الذي يظهر التحوّل الأمريكي بمثابة الاستقرار المؤقّت، واستعادة تنظيم الأوراق. إن التطلع الصيني والروسي إلى تعزيز الانخراط والنفوذ في غرب آسيا يشكل خطرًا على القدرات الأمريكية التقليدية في المنطقة ما يمكن أن يدفع واشنطن لاتخاذ خطوات جديدة وحاسمة لكبح ذلك، في الوقت المناسب.

تقوم الاستراتيجية الأمريكية على البحث الدائم عن أسلحة جديدة لتنفيذ الأهداف، وقد يكون إحداها فتح جبهات جديدة في المنطقة وتحريك وكلاء جدد، في مواجهة غير مباشرة سواء ضد روسيا أو إيران.

ويلاحظ في حركة الوكلاء أنها تتحرك وفق إطار الأدوار التالي:

- الحرص على تنامي علاقات الوكلاء، وإن بشكل نسبي ومتفاوت، مع الروسي والصيني في المنطقة.
- المساكنة مع خصوم أمريكا في ظل تنامي السياسة البراغماتية في احتساب الأرباح والخسائر بعد خسارة المحور الأمريكي في كل حروب المنطقة.
- نتيجة المصالح الحيوية المشتركة، يصار إلى التوازن والترضية والتسويات مع كل الأطراف مع الحفاظ على ضبط السياسة الخارجية على الساعة الامريكية. وبالتوازي، وفي ذات الوقت، يغضّ الأمريكي الطرف عن حركة تقارب الوكلاء مع الخصوم مقابل قيام الوكلاء بالتعويض للأمريكي عن انزعاجه وامتصاص غضبه بتقديمات أخرى، أو بالحركة في الهوامش دون الأساسيات.
- تغير كبير في تموضع الوكلاء على خلفية العلاقات المتقلبة مع الأمريكيين والغرب، بحيث أصبحت التبعية للأمريكي خاضعة لميزان مصالح الوكلاء قبل الأمريكي، ومرهونة بالولاء الجزئي، وفقًا للموضوع والمادة.
- حركة الوكلاء باندفاع رخو لكن منضبط تحت السقف الأمريكي والمصلحة الأمريكية الاستراتيجية.
- مراعاة الجانب الأمريكي والتحرّك وفق محذورات تبقي الحركة على درجة محدّدة تحافظ على الاستقرار لكن دون السماح بتحوّلات عميقة في المنطقة تؤمّن تغيير توازنات كبيرة فيها.

وهذا الإطار يلخّص معالم "الوكالة المقنّنة" التي بات يفرضها الوكيل ويحدد من خلالها الحركة الأمريكية في المنطقة، ويستثمرها الأمريكي جيدًا في تمرير اندفاعات الوكلاء لكن في تلبية طموحات محدودة مؤقتة لا يرافقها نتائج كبيرة من تبدلات المواقف. وينسجم هذا الإطار من الوكالة مع الرأي القائل بوجود تنسيق أمريكي مع الحلفاء الوكلاء بحيث أنه أتاح مقدارًا من العلاقات مع دول المحور لفترة عابرة لكن في مستوى سطحي ريثما يعود للمنطقة.